في هذا العدد

بين التعليم والسياسة

هل التعليم في معناه الاكاديمي يسبق السياسة، ام السياسة في معناها الحوكمة تسبق التعليم؟
من المتعارف عليه ان حضارات الشعوب تتميز عن بعضها البعض بما تنقله من علوم مختلفة تساهم في نقل البشرية من الجهل الى المعرفة، وبالتالي استثمار هذه العلوم لتطوير الانسان واكتسابه للأسس العامة البانية للمعرفة.
اما السياسة فهي انعكاس طبيعي لمستوى التعليم والثقافة اللذين تتميز بهما المجتمعات، ومدى قدرتها على ايجاد افضل الانظمة والسبل الآيلة الى ادارة شؤونها على المستويات كافة لينعم الانسان بالحرية والسلام والاستقرار.
في هذا العدد تتناول "الامن العام" استحقاقين مهمين، الاول ملف الشغور الرئاسي الذي يطوي سنته الثانية مع اطلالة هذا العدد. والثاني استكمال مناقشة ملف التعليم الذي بدأناه في العدد السابق مع عدد من المسؤولين في هذا القطاع، والذي بدأ من منتصف شهر ايلول الماضي.
تطرح "الامن العام" في هذا الاطار سؤالين محوريين:
السؤال الاول: هل ان الاستحقاق الرئاسي وغيره من الاستحقاقات الدستورية اصبح معضلة تواجه البلد كل ست سنوات؟
السؤال الثاني: ما هي كلفة التعليم في لبنان وهل اللبنانيون قادرون على تحملها؟
في مسألة ملف الشغور الرئاسي، الثابت حتى الان ان القانون والدستور اللذين هما من صنع وابتكار السياسيين لادارة شؤون الدولة موضوعان على الرف، واذا أُنزِلا يكون الهدف المبارزة بهما وليس تطبيقهما، مع العلم ان السياسيين وامراء الحرب انفسهم هم الذين صاغوهما ليكونا مرجعا لادارة الحكم وتصويب الاداء. وفي هذا الاطار سنترك للقارئ الاطلاع على مقاربة السياسيين والقانونيين لهذا الملف وارائهم من خلال الحوار الذي اجري معهم.
اما في ما يتعلق بكلفة التعليم التي يواجهها الاهالي مع بداية السنة الدراسية، فان "الامن العام" وضعت امام القراء جملة ارقام مبنية على دراسات علمية تظهر كم يدفع الاهل من اجل تعليم اولادهم، بالاضافة الى موقف لجان الاهل من هذا الموضوع.
مما لا شك فيه ان التحديات المالية التي يواجهها الأهل لتأمين احتياجات اولادهم في المدارس تضغط عليهم بشكل كبير في ظل الازمة المالية التي تضرب البلاد، خصوصا وان عدم الاستقرار المادي يؤدي الى انخفاض الحافز التعليمي عند الاهل، فضلا عن التأثير السلبي عند الاولاد الذين يشكل التعليم بالنسبة الى الأجيال مسألة اساسية ومحورية لمستقبلهم.
ان القطاع التعليمي في لبنان يفرض تنسيقا مباشرا بين السلطات المعنية الرسمية والمدنية والزمنية، اضافة الى متابعة تشريعية من اجل وضع قوانين تُحدث فرقا في التعليم ان على المستوى الاكاديمي او المهني، وبالتالي رفد هذا القطاع بخطط وبرامج تعليمية توازن بين متطلبات سوق العمل على مستوى الاختصاص العلمي او التقني او المهني، لا سيما وان اي عمل، مهما كان نوعه، يتطلب حدا ادنى من العلم. فسوق العمل اللبناني في حاجة الى اختصاصات مهنية الى جانب الاختصاصات الاكاديمية، وهذا امر يوجب على القيمين على هذا القطاع ادراك الواقع والعمل على اساسه فيكون الاستثمار للمستقبل في تعليم الاولاد له مردود كبير ومربح للوطن، وهذا لن يتم اذا لم نُعِد وزارة التخطيط لتكون الوزارة الرئيسية الاولى.
ان سياسة الدول وبناء منظوماتها الدستورية والقانونية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعلمية، وتحديثها كلما دعت الضرورة، لا يصنعها الا اصحاب العقول النيرة والضمائر الحية، والايادي البيض، فتستقيم عندها الدول ومؤسساتها.
يبقى بناء الانسان اولوية في الدول المتحضرة، وهذا لا يتحقق الا بالتعليم الذي يبقى السبيل الوحيد الى التنمية الفردية والمجتمعية، وطريق مستقبل الاوطان، والمحرك الرئيسي لتخريج اشخاص مسؤولين ليمارسوا الحكم الرشيد ويؤسسوا للتنمية المستدامة.
يبقى على القارئ ان يقرر بنفسه مَن يسبق مَن، السياسة ام التعليم؟

"الامن العام"